

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات مقياس الامن في المتوسط

السنة أولى ماستر علاقات دولية

أستاذ المقياس : د. فؤاد جدو

عنوان المحاضرة : الصراع والتعاون على الغاز في شرق المتوسط

تمهيد :

هذا ملخص لمقال مهم لد. أحمد قنديل

كان صدور إعلان برشلونة عام 1995 بمثابة رسالة سياسية قوية تعكس التزاماً واضحاً بأهداف إرساء الشراكة الأوروبية ومتوسطة وتوجيه الجهود لدعم الاستقرار والتنمية في منطقة البحر المتوسط. ثم سار الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ، منذ نشأته في عام 2008، على نفس أهداف إعلان برشلونة، عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني، بجانب تحقيق الازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية ومنطقة تجارة حرة، فضلاً عن التقارب بين الشعوب بتشجيع الحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي والاجتماعي.

مسارات التعاون في مجال الطاقة المتوسطية :

ويعد التعاون في قطاع الطاقة أحد العناصر الرئيسية في الشراكة الأوروبية ومتوسطة. حيث تمثل إمدادات الطاقة المأمونة والمستدامة أولوية، وعاملاً جوهرياً لإرساء الاستقرار والرخاء في شتى ربوع المنطقة، التي يزيد عدد سكانها عن 500 مليون نسمة، وتشهد نمواً صناعياً وسياحياً مستمراً، وهو الأمر الذي من شأنه زيادة الطلب على الطاقة بشكل متواصل. وتشير التوقعات إلى ارتفاع الطلب على الطاقة في دول شرق وجنوب المتوسط بنسبة 62 في المائة بحلول عام 2040، مقارنة بما كانت عليه في عام 2018، وهو الأمر الذي يتطلب ضخ استثمارات تزيد عن 20 مليار يورو سنوياً على مدى الثلاثين

عاماً القادمة. علاوة على ذلك، توجد فرص هائلة للشراكة الأوروبية المتوسطية في مجال التحول الطاقوي، في ظل ارتفاع مخاطر التغير المناخي في منطقة البحر المتوسط.

وفي هذا السياق، أسس الاتحاد من أجل المتوسط، بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، في عام 2015، ثلاث منصات للتعاون في مجال الطاقة، وهي: منصة سوق الكهرباء الإقليمية لدول الاتحاد من أجل المتوسط (UfM REM Platform)، ومنصة الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (UfM REE Platform)، ومنصة الغاز (UfM Gas Platform). وتهدف هذه المنصات الطاقوية الثلاث إلى مواجهة التحديات المشتركة في مجال الطاقة والمناخ لكلا ضفتي البحر المتوسط من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

الغاز في شرق المتوسط :

وقد زادت أهمية التعاون الطاقوي في الشراكة الأوروبية المتوسطية بشكل كبير مع توالي اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط. إذ شهدت هذه المنطقة، منذ عام 2009، اكتشاف ما بين 78 إلى 83 تريليون قدم مكعب من موارد الغاز الطبيعي القابلة للاستخراج قبالة سواحل مصر وإسرائيل وقبرص. وزاد التفاؤل من إمكانية أن يكون التعاون في مجال إنتاج وتجارة الغاز الطبيعي بمثابة فرصة كبيرة لتعزيز الشراكة الأوروبية المتوسطية في ضوء تقديرات هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية بأن المواد الهيدروكربونية في منطقة شرق المتوسط قد تصل إلى حوالي 345 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي القابل للاستخراج، ونحو 3.5 مليار برميل من النفط، بالإضافة إلى 9 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي (بقيمة إجمالية تتراوح بين 750 مليار دولار و3 تريليون دولار حسب التقديرات الشائعة).

أهمية اكتشافات الغاز للشراكة الأوروبية المتوسطية :

تمثل الاكتشافات الغازية الهائلة في منطقة شرق المتوسط بالنسبة للأوروبيين ودول المنطقة أهمية كبيرة من عدة نواحي. فهي من ناحية، "مناسبة ذهبية" لتلبية احتياجاتها من الغاز الطبيعي في السنوات القادمة بسبب حجمها الكبير وقربها الجغرافي، خاصة وأن بعض الدول الأوروبية تسعى، منذ فترة طويلة، إلى تنويع موردي الغاز إليها لتقليل الاعتماد الكبير على روسيا (والذي وصل إلى حوالي 40 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأوروبي من الغاز الطبيعي في عام 2019)، لاسيما أن الغاز أصبح يسهم تقريباً في تغطية حوالي ربع إجمالي إمدادات الطاقة الأولية الأوروبية، ومن ثم فهو يمثل ثاني

أهم مصدر في مزيج الطاقة بالاتحاد الأوروبي بعد البترول. ومن ناحية أخرى، تحقق هذه الاكتشافات أيضاً مصالح اقتصادية وتجارية مباشرة لعدد من الدول الأوروبية، حيث توجد دولتان لهما علاقة مباشرة باستغلال هذه الاكتشافات، وهما قبرص واليونان، كما أن هناك دولتين أخريين لهما مصالح اقتصادية ضخمة في اكتشافات الغاز بالمنطقة وهما إيطاليا وفرنسا بسبب استثمارات شركتي إيني وتوتال.

ومن ناحية ثالثة، يتطلع الأوروبيون، من منظور السياسة الخارجية، إلى اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط باعتبارها عاملاً يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الجيوسياسي والتنمية الاقتصادية في دول منطقة شرق المتوسط (والتي تعرف بأنها ضمن دول الجوار الجنوبي)، في ظل التعديلات الأخيرة التي تم إدخالها على سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2015، حيث أكد الاتحاد الأوروبي، في هذه السياسة، على أنه يعتزم تحقيق الاستقرار في دول الجوار بطريقتين رئيسيتين هما: دعم تطوير الاقتصادات في دول الجوار، وتوسيع نطاق التعاون الأمني معها. ومن هنا، يظهر أمن الطاقة كمجال مهم للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة له، سواء كإجراء لتحقيق أمن الطاقة أو كوسيلة للتنمية الاقتصادية المستدامة في هذه الدول.

وفي الوقت نفسه، تنظر دول شرق المتوسط، وخاصة مصر وإسرائيل وقبرص واليونان، إلى الاكتشافات الغازية الهائلة في المنطقة باعتبارها "فرصة ذهبية" للحصول على موارد مالية جديدة تساهم في إنعاش ودفع الاقتصاد خلال السنوات المقبلة. كما يتوقع كثير من المراقبين أن تعود الشراكة الأورومتوسطية في مجال الغاز بمكاسب عديدة على هذه الدول، ومنها على سبيل المثال الوفورات المالية الناجمة عن فرق أسعار واردات الغاز من خارج المنطقة مقارنة بالواردات من المنطقة، وإقامة روابط اقتصادية وسياسية أقوى بين دول المنطقة، وزيادة أمن العرض واستقرار الطلب، والتنوع الاقتصادي القائم على المشروعات ذات الاستهلاك المرتفع للغاز.

وفي هذا السياق، مثلت هذه الاكتشافات تطوراً فارقاً لتعزيز التعاون الأورومتوسطي، حيث تم تدشين "منتدى غاز شرق المتوسط" في يناير 2019، وذلك بمشاركة سبع دول هي مصر وإيطاليا وقبرص واليونان والأردن وفلسطين وإسرائيل. وقد اكتسب هذا المنتدى، الذي تحول إلى منظمة إقليمية حكومية مقرها القاهرة في 21 سبتمبر 2020، زخماً هائلاً مع حرص البنك الدولي على حضور جميع فعالياته، وعرض فرنسا الانضمام إليه كعضو، والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة بصفة مراقبين. وظهر من إنشاء هذا المنتدى أن مصر أصبحت مفتاحاً لتعزيز

الشراكة الأوروبيةمتوسطية في مجال الغاز، ومركزاً إقليمياً لتجارة الغاز، لما تمتلكه من بنية أساسية متطورة من أنابيب الغاز، ومحطتين لإسالة الغاز على شاطئ البحر المتوسط في إدكو ودمياط، بطاقة استيعابية تصل لـ 4,1 ملايين طن سنوياً من الغاز بكل محطة، وهي أيضاً الدولة الوحيدة بين الأعضاء التي تملك ممراً ملاحياً عالمياً يصل بين قارات العالم أي قناة السويس.

كما دخلت مصر أيضاً في اتفاقات وترتيبات لشراء الغاز الإسرائيلي والقبرصي لتلبية حاجات السوق المحلية، وتسجيل الفائض وتصديره إلى الأسواق الخارجية من المحطات المصرية على شاطئ المتوسط. ووقعت إسرائيل وقبرص واليونان في يناير 2020 على اتفاق لإنشاء خط أنابيب "ايستميد" لنقل الغاز الشرق متوسطي إلى أوروبا. كما وقعت القاهرة ونيقوسيا، في 18 سبتمبر 2018، على أول اتفاقية من نوعها في منطقة شرق المتوسط لإنشاء خط أنابيب بحري مباشر لنقل الغاز من حقل أفروديت القبرصي، بدءاً من عام 2024، إلى منشأة إدكو للغاز الطبيعي المسال في مصر، وتصل تكلفته إلى حوالي مليار دولار. كما اتفقت مصر وإسرائيل، في 21 فبراير 2021، على ربط حقل غاز ليقيثان في إسرائيل بوحدات إسالة الغاز الطبيعي بمصر بحراً.

ومع ذلك، نبّه كثير من الخبراء إلى أن جني فوائد الشراكة الأوروبيةمتوسطية في مجال الغاز المكتشف في شرق المتوسط لن يكون تلقائياً، وإنما سوف يعتمد، بشكل رئيسي، على الإرادة السياسية للتعاون في التوصل إلى اتفاقيات للتجارة الإقليمية في مجال الغاز، واعتماد أسعار للغاز على أساس قواعد السوق في دول المنطقة، وخلق بيئة تنظيمية منسقة للتجارة والتوريد، وإنشاء إطار استثماري موثٍ لإقامة واستخدام البنية التحتية للغاز.

السيناريوهات :

حدّر العديد من الخبراء أيضاً من وجود العديد من التحديات المهمة أمام الشراكة الأوروبيةمتوسطية في مجال الغاز، لعل من أهمها الأعمال الاستفزازية من جانب تركيا، والتي وصلت إلى ذروتها في أوت (2020)، عندما أصبح البحر المتوسط على أعتاب مواجهة عسكرية مباشرة بين تركيا واليونان، على خلفية مواصلة أنقرة للتنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها بالقرب من الجزر اليونانية. ومما زاد من تعقد الأوضاع التصادم البحري بين فرقاطة يونانية وأخرى تركية، والذي أعقبه قيام فرنسا بنشر سفن حربية لإجراء تدريبات مشتركة مع البحرية اليونانية، علاوة على نشر مقاتلات من طراز رافال الفرنسية في جزيرة كريت اليونانية. إلا أن مساعٍ دبلوماسية متعددة، كان أبرزها تلك التي بذلتها المستشار الألمانية أنجيلا ميركل، قد ساهمت في نزع فتيل الأزمة مؤقتاً.

ويؤكد عدد من المراقبين على زيادة احتمالات عدم الاستقرار والتوتر في شرق المتوسط خلال الفترة القادمة، وبالتالي عرقلة جهود الشراكة الأورومتوسطية في مجال الغاز، وذلك في ضوء إصرار أنقرة على ممارستها العدائية تجاه غالبية دول الجوار. إذ تتبنى تصوراً منحرفاً للقانون الدولي بشأن ترسيم الحدود البحرية، وتبني "حلم استعادة الإمبراطورية العثمانية" من خلال توظيف الإرث التاريخي للدولة العثمانية القديمة في دول الجوار الإقليمي، وإحياء "استراتيجية الوطن الأزرق"، التي تقوم على ضم مساحات مائية هائلة في البحار المحيطة بتركيا، وتعود جذورها لعام 2006. وقد ظهر ذلك بوضوح في زيادة التدخل العسكري التركي في ليبيا وسوريا، وفي استمرار أنقرة في عملياتها للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية لليونان وقبرص، هذا في الوقت الذي يتصرف فيه الاتحاد الأوروبي بطريقة مبعثرة وغير متسقة. ففي الوقت الذي تدعم فيه فرنسا اليونان عسكرياً في مواجهة تركيا، تحاول ألمانيا التوسط، وتشجع دول أوروبية، مثل إيطاليا وبولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا الحوار مع أنقرة خوفاً من قيام تركيا بالسماح للمهاجرين بعبور حدودها إلى أوروبا في حالة فرض العقوبات عليها..

ومن ناحية أخرى، يجب النظر في طرق مبتكرة وخلاقة لتعزيز أقصى قدر من الشراكة الأورومتوسطية في مجال الغاز في ضوء التحديات الاقتصادية المذكورة. وهنا، يجب التفكير في مسألة الاستفادة من غاز شرق المتوسط في إقامة مشروعات جديدة في مجالات توليد الكهرباء والبتروكيماويات وغيرها من الصناعات كثيفة الاستخدام للغاز الطبيعي، وبالتالي تحقيق قيمة مضافة عالية وتوفير فرص عمل جديدة تقلل من معدلات البطالة في دول شرق المتوسط.

ينبغي التأكيد على أن أية مواجهة عسكرية نتيجة الصراع على موارد الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط، الغارق أصلاً في النزاعات التاريخية المعقدة، ستمثل تحدياً كبيراً أمام تعزيز الشراكة الأورومتوسطية في المستقبل. كما أنها سوف تؤدي إلى تقويض الأمن عبر المتوسط، وتعطيل الاستثمار في مجالات الطاقة، وستلحق ضرراً بالعلاقات الحيوية بين دول المنطقة، وستؤثر بشكل سلبي على الأوضاع المعيشية لشعبه.